



سبعون سنة بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الطريق طويلة أمام تجسيد أهداف ومبادئ حقوق الانسان

تحي منظماتنا اليوم 10 ديسمبر 2018 الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان وكلها فخر واعتزاز بالمكتسبات التي تم تحقيقها في تونس وفي العالم على مر سنين بفضل نضالات الحقوقيين والحقوقيين من أجل تكريس مبادئه وما جاء بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي تلتها والتي تمثل الأساس للقوانين وللمعايير الدولية والوطنية ودستور المدافعين عن حقوق الانسان في العالم ومرجعاً وجب احترامه وتطبيق بنوده من قبل الجميع.

سبعون سنة بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان تحققت فيها مكتسبات هامة تدعم واقع حقوق الانسان وتحمي الحقوق والحريات وتكرس المبادئ التي جاءت في الاعلان في كل دول العالم الا ان ثقافة حقوق الانسان بقيت مهمشة وغير مفهومة من قبل الاغلبية ولا تزال الاهداف التي صيغ من اجلها والمبادئ التي جاء بها منتهكة وغير محترمة من قبل الدول والافراد.

سبعون سنة بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في تونس تم خلالها تحقيق عديد المكاسب على المستوى التشريعي والواقعي اذ جاء دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 مكرسا لعديد الحقوق الواردة بالإعلان كما تم اصدار عديد القوانين والتشريعات الداعمة والحامية للحقوق والحريات والتي ساهمت في تحسن حالة حقوق الانسان في تونس بعد سنة 2011 بشكل ملحوظ ومنها القانون الشامل للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والقانون المناهض للتمييز العنصري.

وفي المقابل فان منظمات المجتمع المدني تتابع بانشغال حالة حقوق الانسان والمخاطر التي تهدد المكاسب التي تم تحقيقها فهي تسجل بوادر تراجع عما تم تحقيقه في مجال الحريات العامة والفردية فرغم صدور دستور الجمهورية التونسية سنة 2014 واصدار قوانين مدعمة ومكرسة لحقوق الإنسان إلا أن الالتزام بتطبيقها على أرض الواقع بقي دون المطلوب ولازلنا نسجل انتهاكات جسيمة في أحيان كثيرة، متعلقة بالحريات العامة والفردية.

ولا يسعنا في هذا اليوم الا نسجل مل يلي:

البطء في تركيز الهيئات الدستورية والمستقلة والمحكمة الدستورية والتي هي ركيزة من ركائز الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات والضامن للحقوق والحريات ولذلك فإننا ندعو إلى التسريع بتركيز هذه المحكمة والهيئات المستقلة وانتخاب اعضائها انتخاباً نزيهاً بعيداً عن التجاذبات السياسية.

- تدهور واقع الحريات العامة، وفي أحيان كثيرة تحت غطاء محاربة الإرهاب، اذ سجلت الجمعيات حالات انتهاك لحق التجمع والتظاهر السلميين وصل الى حد الاعتداء على المحتجين السلميين من قبل قوات الأمن واستعمال القوة والعنف كما نحذر من خطورة تعديل المرسوم المنظم للجمعيات بما يمس من حرية التنظيم وتكوين الجمعيات.
- تواصل انتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، اذ تعددت حالات سجن المدونين على خلفية آرائهم وتكررت الاعتداءات على الصحفيين اثناء أدائهم لمهامهم من قبل قوات الأمن، اضافة الى محاولة تمرير قانون زجر الاعتداءات على قوات الامن الذي يحد من حرية الرأي والتعبير ويقيد العمل الصحفي وفيه تكريس للإفلات من العقاب وضرب لحق التظاهر والتجمع السلميين كما ندعو الى سحب المشروع والتخلي عنه لما فيه من تعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

- تواصل ممارسة التعذيب والممارسات المهينة واللاإنسانية والحاطة من الكرامة دون تصدٍ جدي لمرتكبيها ويقائهم دون عقاب وحي تطالب السلطات التونسية بمختلف درجاتها الى تحمل مسؤولياتها في المجال واحترام التزاماتها الوطنية والدولية في التصدي للجلادين والإحاطة بالناجين من التعذيب.
 - الانتهاكات المتكررة للحريات الفردية واستهداف المثليين الجنسيين حيث لا يزال اخضاع المواطنين للفحوصات الشرجية معمولا ولا تزال التتبعات على أساس الفصل 230 من المجلة الجزائية قائمة بالرغم من مطالبة الجمعيات بإلغاء تجريم المثلية الجنسية وحذف الفصل المذكور وإلغاء إجراء الفحوص الشرجية لما فيها من مس بالحرمة الجسدية وبالكرامة ولمخالفتها للدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية.
 - تهميش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبذلك طموحات وتطلعات التونسيات والتونسيين الذين انتفضوا من أجل الكرامة منذ 2011. تفاقم أزمة البطالة وتدهور المقدرة الشرائية للمواطنين والتفاوت بين الفئات والجهات في تزايد، إضافة التداين الذي يهدد الوضع الاقتصادي للبلاد. وتبقى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحلقة الأضعف في تونس مما يتطلب جدية أكبر للسلطات في التعامل مع هذا الملف.
 - تواصل التمييز ضد النساء في القوانين والممارسات. على الرغم من تعزيز حقوق النساء وخاصة بعد تبني الدستور التونسي ورفع التحفظات التي وضعتها الحكومة التونسية على اتفاقية السيداو، تنتشر أحكام تمييزية كثيرة في القوانين التونسية ومنها مجلة الأحوال الشخصية ومجلة الجنسية ومجلة الشغل وكذلك المجلة الجزائية وقد تعهدت السلطات التونسية بعدد من الإصلاحات أهمها مبادرة المساواة في الإرث مؤخرا لكن المسار يظل طويلا للقضاء على كافة أشكال التمييز وتحقيق المساواة التامة والفعلية.
 - التأخير في إصلاح المنظومة القضائية والتعطيل المتواصل لمسار العدالة الانتقالية حيث لم تأدي هذه الأخيرة، 8 سنوات بعد من الثورة، إلى الكشف عن الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل الديكتاتورية وأثناء التحول الديمقراطي في تونس. تدعو منظماتنا السلطات إلى دعم مسار العدالة الانتقالية وركائزها المختلفة، ولا سيما تلك المتعلقة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات من أجل كشف الحقيقة وجبر ضرر الضحايا للوصول الى المصالحة الوطنية.
- وإجمالا تدعو منظماتنا السلطات التونسية الى تدعيم حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وذلك بملائمة قوانينها مع الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية، بسن القوانين الضامنة لحقوق الانسان والكافلة للحريات. حيث تطالب بإلغاء عقوبة الاعدام والغاء تجريم المثلية الجنسية وحذف الفصل 230 من المجلة الجزائية. كما تطالب بضرورة تبني مجلة الحقوق والحريات والتصدي لكل أشكال انتهاكات حقوق الانسان والافلات من العقاب.